الأنباء
الثلاثاء 2 يونيو 2015

هل ستغير الصين صناعة تمويل مشروعات البنى التحتية؟

مدحت فاخوري

بعد الموجة الأخيرة للزيادة في المنضمين إلى عضوية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فإن الاهتمام يتحول الآن إلى القواعد واللوائح الخاصة بالبنك الذي تقوده الصين، لكن يبقى السؤال الأكبر، الا وهو ما إذا كان البنك منافسا محتملا أو تكملة مطلوبة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة حاليا مثل البنك الدولي.

فمنذ أن وقعت الصين و20 دولة أخرى معظمها آسيوية المذكرة الأولية للتفاهم للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في أكتوبر الماضي، فقد انضمت له اكثر من 36 دولة أخرى بما فيها أستراليا والبرازيل ومصر وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا وإيران وإسرائيل وإيطاليا والنرويج وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة، حيث انضم جميعهم كأعضاء مؤسسين، وسيكون إجمالي الناتج المحلي هو المعيار الأساسي لتخصيص الحصص بين الأعضاء المؤسسين.

فمثلما واجه بنك التنمية الجديد الذي أسسته دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) في الصيف الماضي برأسمال قدره 50 مليار دولار، سيواجه AIIB تدقيقا كبيرا من قبل بعض القادة الغربيين الذين يشككون في الحوكمة والشفافية والدوافع، في الواقع فإن الكثير من الدول الغربية تصورت ان جهودهم في التشكيك فيه هي محاولة من اجل ازاحة المقرضين المتعددي الأطراف القائمين.

ولكن بنوك التنمية الجديدة تبدو أقل اهتماما بأن تحل محل المؤسسات الحالية بقدر ان تتحسن وتتفوق عليها وهو هدف مشترك من قبل تلك المؤسسات نفسها. في الواقع فإن تجربة التنمية الصينية تجعلها مناسبة لها تماما، ففي حال تمكنت الصين من المساعدة في إيجاد وسيلة لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى معايير عالية والضمانات اللازمة لمشروع يقدم القروض استجابة لضرورة التوزيع السريع للقروض، فإن الاقتصاد العالمي سيستفيد من هذا إلى حد كبير. وسوف يخدم صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية AIIB كأدوات مالية أساسية لاستراتيجية «حزام واحد، وطريق واحد» أو«One Belt، One Road» من خلال انشاء طريقين هما طريق الحرير بحزام الاقتصاد المحلي فضلا عن «طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين» الذي يمتد عبر آسيا باتجاه أوروبا.

وسوف تستهدف المبادرة تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادي في الأساس من خلال توفير تمويل البنية الأساسية مثل الطرق والمطارات والسكك الحديدية والموانئ البحرية، ومحطات الطاقة.

بيان صحفي

- تحالف المساهمين لإنقاذ الشركة الأهلية القابضة
- لحماية ما تبقى من أصول الشركة ومقدراتها
- تخليصها من بين أيدى من لا يملك ويدير !!!
- الفساد هو عنوان المرحلة الحالية للأهلية القابضة
- كم قبضتم من الأهلية القابضة
- الشركة بحاجة الى عملية تطهير كاملة ويجب كشف التلاعب أمام القضاء

دعوة للمساهمين لتشكيل مجلس إدارة جديد

قادر على قيادة الشركة في ظل هذه التحديات والتجاوزات

السادة الأفاضل مساهمى الشركة الأهلية القابضة المحترمين:

بصفتنا مجموعة من كبار مساهمى الشركة الأهلية القابضة

و بصفتنا ممن هالهم ما كشف عنه مؤخرا من تجاوزات و إخفاقات فى الشركة الأهلية القابضة

وبصفتنا ممن تضرروا كثيرا و فاقت خسائرهم التوقعات فى الأهلية القابضة

وبصفتنا ممن يملكون الخبرة و الكفاءة فى إدارة الأعمال

فإننا ندعو كافة المساهمين المتضررين الى التكاتف معنا لتشكيل مجلس إدارة جديد يضم بين ثناياه واحدا من أكبر بنوك الإستثمار بالإمارات العربية المتحدة وكذا واحدة من أكبر شركات التأمين بالكويت إضافة الى ثلاثة من كبار المساهمين ذوى الملاءة والكفاءة الذين تتخطى نسب ملكياتهم حاجز 5%، وهذا المقترح يعتبر نواة قابلة للتعديل والإضافة حسب المصلحة العامة ونحن ندعو كافة المساهمين الذين يمتلكون الكفاءة والقدرة على إدارة الشركة فى التواصل معنا لتكوين جبهة موحدة تكون قادرة على تصحيح مسار الأوضاع الحالية بما يحقق مصلحة الجميع.

فكيف يدعى من يمتلك نسبة لا تزيد عن 8.8% من إجمالى أسهم الشركة وهى حصة مشكوك فى صحتها وعرضت للبيع من خلال المزاد أكثر من مره ومعروضه للبيع في شهر يوليو القادم في مزاد بناءً على طلب وزارة العدل - إدارة التنفيذ لصالح أحد البنوك ويسيطر على الشركة كلها أنه قام بإنجازات لا يراها الا هو ومتواطئوه، إنه مجلس جاء إنتخبته جمعية عمومية فى فترة سابقة لإعطاءه فرصة أخيرة لإنقاذ الشركة و إقالتها من عثرتها و أعطته الفرصة تلو الفرصه لذلك ولكنه كالعادة فشل بجهل أو بسوء نية عن إنجاز أى مهمة واحدة تساهم فى إعادة الشركة الى مسارها الصحيح، إن الغالبية العظمى من مساهمى الشركة وإن إختلفت أهدافهم وقراراتهم فإنهم قد إجتمعموا على أنكم مجلس قد إنتهت صلاحيته و إنعدمت فائدته وأنكم تديرون ما لا تملكون من الأساس وأنه لا حق لكم فى إدارة الشركة بعد ذلك.

إن كمية الفشل والإخفاق التى حققتموها بنجاح منقطع النظير طيلة الأعوام الماضية جعلت من الشركة تركة مهلهلة ذات مستقبل مشكوك فيه وهو ما دفع جل المساهمين للخروج عليكم ليس طمعا فى الشركة كما تروجون ولكن للحفاظ على البقية الباقية منها من بين براثنكم و تخليصها من بين أيديكم، وإذا كنتم أنتم ترون أنكم أنجزتم و أن أعمالكم تتحدث عنكم فلتخرجوا بيانا واحدا بحجكم إنجازاتكم وإذا كنتم ذوى أيادى بيضاء ولم تقربوا أموال المساهمين بالباطل فلما الخوف والتوجس من ظهور مجلس جديد يفتش فى دفاتركم ويفضح سؤاتكم !!!

و لقد شرعنا فى تقديم هذا المقترح نتيجة أسباب عده نوجزها لحضراتكم فيما يلى:

1. أثبتت الأوضاع الحالية للشركة أن مجلس الإدارة الحالى غير كفء ولا يمتلك ما يؤهله لإدارة الشركة فى الوضع الحالى لأنهم كانوا سببا أصيلا فى المشكلة التى وصلت إليها الشركة وبالتالى ومن البديهى أنهم لن يستطيعوا أن يكونوا جزء من الحل.
2. لقد حاولنا مرارا وتكرار التواصل مع الإدارة الحالية بشتى الوسائل بهدف المساهمة فى حل مشكلات الشركة لأنها أموالنا وإستثماراتنا وهم فقط قائمين على إدارتها لا غير ولكن دون جدوى أو فاعلية.
3. لقد فقدنا الثقة تماما فى الإدارة الحالية، بعد أن أعطيناها الفرصة تلو الأخرى ولسنوات عدة لمحاولة إيجاد حلولا عاجلة ومنطقية لما ألت اليه الأوضاع بالشركة ولكنهم كانوا ينتقلون من فشل الى فشل بشكل ملحوظ إضافة الى أن التكوين الحالى للمجلس بأفراده الحاليين لا يمتلكون أى مقومات أو خبرات و قدرات تؤهلهم لقيادة شركة بحجم الأهلية القابضة ولا يستطيعون تحمل العبء الحالى وهو ما تدل عليه الأوضاع الحالية للشركة، وبصفة خاصة أن المجلس الحالى يتألف من 3 أعضاء فقط منهم 2 محامين وطرف ثالث أخر وهم بعيدين الى أقصى درجة عن إدارة شركات الإستثمار بما تطلبه من مؤهلات و إمكانيات.
4. الرغبة المستميتة والمحمومة من المجلس الحالى لإعادة إنتخابه لا يملكون من ورائها الا هدفين، أولهما: الرغبة فى التستر على التجاوزات والمخالفات القديمة التى يدركون تماما أن أى مجلس جديد سيحيل أمرهم للقضاء للبت فى تجاوزاتهم وخطاياهم تجاه حقوق المساهمين والتى تعتبر أموالا عامة أما ثانيهما: فهو إستكمال عملية الإستحواذ على ما تبقى من أصول الشركة الى أخر قطرة.
5. لم نجد على الساحة من يصلح للإضطلاع بهذه المهمة الشاقة وحمل أمانة التركة الثقيلة التى تركها المجلس الحالى، فنحن فى مرحلة لا تحتمل التجربة والخطأ ويجب أن تكون كل القرارات المستقبلية مدروسة بعناية كبيرة ومهنية عالية لأن أى خطأ آخر قد يكلف الشركة وجودها و إستمراراها.
6. أن ما يحدث فى الشركة الأهلية القابضة الأن هو نسخة مكررة لمجالس إدارات فاشلة فى شركات أخرى داخل الكويت وخارجها و هو طريق نعرف للأسف منتهاه والذى سيصل بنا حتما الى شطب الشركة وتصفيتها وتفتيت المسئوليات وتتصل المسئولين وبالتالى ضياع حقوق المساهمين دون ردع المخطئين.

الأخوه المساهمين، إننا نمتلك رؤية واضحة بخطوات محددة نحاول من خلالها إقالة الشركة من عثرتها نوجز أهمها فى النقاط التالية:

1. حصر كافة أصول الشركة وإلتزاماتها.
2. التواصل مع الدائنين بشكل حقيقى وفاعل بعيدا عن الإنجازات الوهمية.
3. التوصل الى صيغ عادلة للإتفاق مع دائنة الشركة بما لا يضر المساهمين ولا الدائنين، والمجلس المقترح لديه القدرة والكفاءة وسابقه وخبرة فى إدارة الشركات و التعامل مع الأوضاع الشبيهة بما له من علاقات وخبرات جيدة فى الإدارة على أسس عملية سليمة بعيدا عن التلاعب والمراوغة التى نشهدها حاليا.
4. تخفيض المصروفات الإدارية والتشغيلية الى الحد الأدنى بما لا يؤثر على مصلحة وسير العمل.
5. تخفيض المصروفات القانونية الى حدودها الدنيا بما لا يرهق كاهل الشركة ومساهميها.
6. العمل على متابعة إستثمارات الشركة الحالية والبت فى قوتها و جودتها لإيجاد خطة إعادة تقييم و هيكلة لكافة الإستثمارات بما يتوائم مع الوضع الحالى.
7. إعادة تصحيح قائمة التدفقات النقدية للشركة بما يسهم فى توفير النذر اليسير من السيولة لمواجهة الإحتياجات العاجلة لوقف بيع الأصول.
8. إعداد بيان بكافة المخالفات والفساد الذى شهدته أروقة الشركة الأعوام الماضية وتقديمها للقضاء للبت فيه.

وإننا على إستعداد للمحاسبة معكم بشفافية لنوضح بإستمرار مدى الإنجاز الذى تم و ما يستجد من أعمال خلال المراحل المقبلة وإننا ندعو كافة مساهمى الشركة للوقوف معنا ضد كل من سولت له نفسه أن يفرض وجوده بالتزوير على أموالنا ويتحكم فيها ولا يريد إصلاحا للشركة .

إن المقترح الجديد بإنتخاب مجلس إدارة جديد يعبر عن الغالبية من جموع المساهمين ويعمل لصالح كل المساهمين على محاور ثلاث:

أولها : إيقاف النزيف الحالى والمستمر لأصول الشركة و مقدراتها، ولو بصورة مرحلية لحين دراسة الأوضاع بشكل معمق.

ثانيا: دراسة وتحليل الوضع الحالى للشركة على أسس سليمة وإيجاد الحلول الواقعية لمشكلات الشركة والشروع فى تنفيذها.

ثالثا: محاسبة الإدارات السابقة على تجاوزاتها فى حقوق المساهمين.

وإننا كمجموعة منكم من المساهمين لا نمتلك ما نخاف منه أو نواريه عن باقى جموع المساهمين وبالتالى سنعلن بشكل دورى على مساهمينا حقيقة الأوضاع و خططنا المستقبلية بشكل شفاف أملا فى إيجاد حلولا تقيلنا من تلك العثرة وتساهم فى عودة الشركة الى سابق عهدها مرة أخرى، وبصفة خاصة أننا نمتلك من الكفاءات والقدرات ما يؤهلنا لقيادة الشركة فى المرحلة الحالية إستغلالا لخبراتنا و علاقتنا فى السوق.

إن المجلس الحالى لم يكن له أى دور إيجابى وفعال على أداء الشركة ولكن فى عهده لاحظنا ما يلى:

1) الفشل بكل ما تحمله الكلمة من معانى فى الإضطلاع بمسئوليته عن إدارة الشركة بشكل علمى و عملى سليم.
2) غياب الرؤية الواضحة وإتخاذ القرارات الإرتجالية عديمة الفائدة.
3) هجرة الكفاءات وسيطرة أصحاب المصالح على الشركة لمنافع خاصة
4) تحقيق خسائر فادحة لأعوام عده.
5) إستهلاك رأس المال.
6) شطب الشركة من التداول.
7) عدم النجاح فى القيام بتسوية واحدة مع أيا من الأطراف الدائنة لتتفاقم الأمور بشكل كبير.
8) تزايد حدة القضايا المرفوعه ضد الشركة من العديد من الأطراف.
9) تهريب العديد من أصول الشركة لأطراف متعددة.
10) صرف مكافأت و وراتب لشخوص بعينها بدون وجه حق.
11) الإمتناع عن التواصل مع مساهمى الشركة والتلاعب بمقدرات المساهمين.
12) التحايل والتلاعب مع كافة الجهات الخارجية (دائنون، مساهمون، ...الخ) بشكل لا يليق بإدارة محترمة.

إننا ومنذ فترة طويلة نتابع نتائج أعمال الشركة وتطور خسائرها و تفاقم مشكلاتها، فإننا قمنا بدراسة البيانات المالية التاريخية للشركة وقمنا بحصر مجموعة من النقاط التى استوقفتنا ونود أن نشارككم التعليق على بعضها بصفتنا عاملين فى مجال الإستثمار بشكل عملى من واقع خبراتنا وتجاربنا السابقة لنشير اليها بصورة عملية ونقربها للسادة الزملاء المساهمين كالتالي:

الإيضاح	التعليق
ورد بالإيضاح رقم (17) من البيانات المالية لعام 2014، وهو المتعلق بالصكوك أن حاملى الصكوك بدأو فى ممارسة رهنهم على العقارات المرهونة ولكنهم لم يجدوا تلك الأصول.	إن ما قام به مجلس الإدارة الحالى هو حيلة قانونية قديمة و معتادة تقوم بها الإدارات الفاشلة والتى لا تمتلك أى حلولا حقيقة حيث تلجأ لبيع العقار لجهات ذات صلة تربطها بها علاقات لتتهرب من السداد للدائنين أى أنه بيعا صوريا غير حقيقى يهدف الى إبعاد الأصل عن أيدى الدائنين بإخراجه من عباءة الشركة وهذا ما يثير الريبة لأنه يبعده أيضا عن أيدى المساهمين لأنه أصبح غير مملوك للشركة. ثم تقوم فى مرحلة لاحقة وبعد فترة ببيعه بيعا حقيقا كعمليات غسيل الأموال تماما وتوزع أمواله على أطراف الجريمة ولن يتسطيع أحدا إثبات ذلك لأنه إنتقل من يد الى أخرى لتتوه الحقيقة نتيجة تداخل و تعدد الأطراف.
قامت الشركة الأهلية القابضة خلال عام 2012 بمنح ضمانات لشركة زميلة (شركة الموارد العقارية المتحدة) والتى تبلغ نسبة المساهمة فيها 31.02%.	هل الوضع العام للشركة الأهلية القابضة يسمح بأن تقوم الشركة بوضع إلتزامات أخرى عليها، ألا يكفى الشركة ما هى فيه من مشكلات و إلتزامات. وبصورة عملية ومن واقع خبرات كثيره وتجارب عديده مررنا بها فإن ما قام به المجلس الحالى للإدارة يعتبر جديدا وغير متعارف عليه فى إدارة المنشأت و لا نستبعد أن يكون وراءه مصالح شخصية لجهات أو أطراف بعينها.
أما بخصوص بند المكافأت فقد ذكر الإيضاح رقم 28 للبيانات المالية لعام 2014، أن مكافأت موظفى الإدارة الرئسيين بلغت 352 ألف دينار مقابل 372 ألف دينار لعام 2013	يعتبر هذا الأفصاح من أكثر البنود إستهانة بنا وبكافة المساهمين، وصراحة وجدناه إستفزازا غير مبرر. ومن الواقع العملى فإنه وبعد الأزمة المالية الكبيرة فى 2008 لجأت غالبية إن لم يكن جل شركات الإستثمار الى مجموعة من الإجراءات الداخلية وإتباع سياسات التقشف والتى كان من أهمها الغاء بند المكافات والعمولات نهائيا لحين إستقرار الأوضاع حتى ولو كانت الشركة رابحة بالإضافة الى تقليص الرواتب الشهرية بشكل متفاوت، ولكننا أما إدارة لم تجد من يحاسبها أو يردعها وبالتالى إستباحت و أستحلت أموال المساهمين لتقوم بصرف مكافأت لنفسها دون رقيب، ونريد أن نطلع هنا على من هؤلاء الموظفين الذين تم صرف مكافأت لهم وما هى الأعمال التى قاموا بها لصرف تلك المرتبات.
ورد بتقرير مراقب الحسابات الخارجى عن البيانات المالية وفى فقرة الإيضاحات أن خسائر الشركة المتراكمة بلغت 43.55 مليون دينار كويتى لتمثل 52.59% من رأس مال الشركة مما يعنى وجود شك جوهرى فى إستمرارية عمل الشركة .. أى أن مراقب الحسابات الذى أطلع على حسابات الشركة وبياناتها لديه شك فى قدرة الشركة على الإستمرار.	عندما يذكر المدقق الخارجى للشركة أن هناك شك فى قدرة الشركة على الإستمرار فهذه بالنسبه لمختصين وعاملين فى مجال الإستثمار لا تمر سريعا، حيث إنها - ولو تكررت - فى العديد من الشركات ولكنها تعنى أن هناك مشكلة ما حقيقية و هى بمثابة جرس إنذار للوضع الحالى للشركة. و إذا ربطنا بين المجلس الحالى الذى عين المدقق الخارجى الحالى فإن هذا يعنى أن المدقق لم يستطيع إخفاء القلق على وجودية الشركة وإستمرارها وأن ما عرضته عليه الإدارة الحالية من خطط و إتفاقات مزعومة و حلولا وهمية لم تستطيع تبديد شكوكه ومخاوفه تجاه الشركة و إستمراريتها لأنه وبشكل مبسط ما تزعمه الإدارة لا ينعكس على أرض الواقع ولم يترجم الى أرقام ونتائج فعلية محققة، كما أن الشركات لا تتهاوى فجأة ولكنها تأخذ هذا المسار من مشكلات تطفو على السطح لتتسارع مرة واحدة حتى تصل فى النهاية الى تصفية الشركة.
ورد بالإيضاح رقم (7) لعام 2012 المتعلق بإحدى الشركات التابعة بقيام الشركة الأهلية برهن 384 مليون سهم مقابل قروض لأحد البنوك التجارية بقيمة 16 مليون دينار كويتى. مع العلم أن ذلك القرض قد تم منحه للشركة فى أعوام سابقة.	يعتبر هذا تصرفا غير مفهوما وغير مبررا من إدارة الشركة. وبصورة عملية فإن تقديم ضمان لطرف دائن مقابل قرض هو جزء من عملية تجارية طبيعية تقوم بها العديد من الأطراف كل يوم ولكن إعادة إعطاء ضمان إضافى لذات القرض ونفس القيمة فإنه بمثابة إلتزام إضافى على الشركة بدون داع كما أن الأفضل هو الدخول فى عملية تفاوض مع الطرف الدائن دون تكبيل الأصول المحررة و غل يد الإدارة عنها - فهو تصرف غير حكيم وغير مبرر
بالإشارة الى الإيضاح رقم (7) للبيانات المالية لعام 2012، قامت الشركة الأهلية للكيماويات والمملوكة للأهلية القابضة بنسبة 96% بالإستحواذ على شركة بولى يورثين للتجارة العامة مقابل الأرصدة المدينة وأنها عملية غير نقدية.	عمليات الإستحواذ بين الشركات التابعة والزميلة قد تكون حقيقية فى بعض الحالات ومضللة فى حالات أخرى. و بالتطبيق على الوضع الحالى من بيانات الشركة فإنها تحتاج الى إيضاحات و إثباتات من جانب الشركة وبشكل متعمق لأن بيانات الشركة توضح إمتلاكها لهذا الأصل من قبل فهل نشترى ما نملك بالمخالفة لكل أعراف السوق و نظامه.

الأخوة المساهمين، لم نرد من هذا البيان إلا دق ناقوس الخطر الذى يحدق بنا جميعا من تصرفات نراها من واقع خبراتنا العملية و تجاربنا الكثيرة أنها إدارة لا نثق فى قدراتها على قيادة الشركة فى المرحلة الحالية وأنها لابد وأن تنضم للتاريخ ولا دور لهم فى حاضر الشركة أو مستقبلها.

وندعوكم جميعا للتكاتف سويا تحت إدارة واحدة بعيدا عن التشتت والتفرق كما يسعى البعض لتضعف أصواتنا ونجد أننا عدنا لذات الوضع، إن إستمرار الإدارة الحالية فى مكانها هو صك لهم بالبراءة من جميع المخالفات التى تم رصدها من جانب كافة الأطراف وبمثابة تجديد ثقة فى من لا يستحق ومن لا يقدر على إدارة دفة الأمور ولن يجرؤ أحدا من المساهمين على مواجهتهم بعد ذلك بأى تصرف يقومون به وستؤول الشركة الى التصفية بشكل لا شك فيه.

أدعوكم الى التكاتف و إبداء الرأى والمشاركة وعدم الخوف أو التخاذل فلن يضيع حق وراءه مطالب.